لام التعريف وتعدد معانيها الوظيفية في سياق الكلام

أ.رحمونة معمري
جامعة الجزائر (2)

مقدمة:

كثيرة هي المواضيع النحوية التي لم يحسم فيها الأمر، و بقيت محل خلاف و جدال إلى يومنا هذا، ولعل أهم أسباب ذلك اختلاف مناهج البحث والدراسة و اختلاف زوايا النظر. ومن هذه المواضيع: تعدد المعاني الوظيفية للأدوات التي تعتبر من العناصر اللغوية التي يصعب الاستغناء عنها فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة من أداة على الأقل.

و» لام التعريف» من الأدوات التي سببت للنحاة حيرة و اختلافا في تعداد وتصنيف أنواعها و معانيها الوظيفية، و ما اختباري لها إلا لبيان مدى أهميتها في الاستخدام اللغوي، وتعداد معانيها الوظيفية في ضوء السياق بالمتفق عليه والمختلف فيه بين العلماء، وكيف أن تفسير الكلمة أو حتى الآية يتغير تبعا لتغير معنى اللام فيها.

فما المقصود بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد؟ وكيف يتعدد المعنى في الأدوات؟ وما هي لام التعريف وما هي خصائصها؟ وما هي المعاني التي تفيدها في سياق الكلام؟

هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها فيما سيأتي من مباحث.

1 - تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد:

إنّ ظاهرة تعدد المعنى تحيلنا بالضرورة إلى مفهوم « المشترك اللّفظي» الذي حدّه أهل الأصول بأنّه: «اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين، فأكثردلالة على السواء عند أهل تلك اللغة «[1]، أي أنّ في أصل الوضع أطلق اللفظ الواحد للدلالة على أكثرمن معنى واحد، مثل كلمة (الخال) تطلق على الشامة في الوجه وعلى أخ الأم.

وإذا نظرنا إلى المباني وجدناها «تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الواحد منها صالح لأن يعبرعن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدّده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء».[2]ولام التعريف من المباني التي يتعدد معناها وفق السياق الّذي وردت فيه.

فكما هو معلوم أن لام التعريف من مباني التقسيم وتندرج تحت قسم الحروف والأدوات، والوظيفة العامة التي تنهض بها الأداة أساسا هي التعليق، بالإضافة إلى أن كل طائفة من الأدوات تؤدي وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها، فالنفي مثلا وظيفة خاصة تؤديها أدوات النفي، والاستفهام أدوات الاستفهام والشرط أدوات الشرط. [3]

وقد لوحظ من خلال تتبع استعمال الأدوات في اللغة أن قسما منها يتعدد معناه الوظيفي باتجاهين :

(1)- السيوطي، جلال الدين: المزهرفي علوم اللّغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت،(د.ط)، 1986، ج1، ص 369.

(2)- ينظر: د. تمام حسّان: اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، ط3، 1998، ص163.

(3) - ينظر: د.الساقي (فاضل مصطفى): أقسام الكلام العربي -من حيث الشكل و الوظيفة - مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988، ص 328 , وتمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص 125

الأول : يتعدد ضمن إطار الوظيفة الأساسية « التعليق»، أي أن الأداة لا تخرج عن كونها أداة، ولا تؤدي غير وظيفة الأداة. ومن أمثلة ذلك الهمزة، فمن المعلوم أنها تؤدي وظيفة التعليق في الجمل الاستفهامية أي أن تكون للاستفهام، إلا أنها قد تستعمل لنداء القريب، أو للتعجب نحو قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ①﴾الفيل: 01، أو للإنكار الإبطالي نحو قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ⑫﴾ الحجرات: 12، وغير ذلك. بالإضافة إلى ما درسه النحاة تحت عنوان : « نيابة الحروف بعضها عن بعض»، ومن ذلك «الباء» التي تنوب عن الهمزة، وعن « لام التعليل» وعن «مع»، وعن « في»، وعن « عن» وعن «على» وعن «من»...في بعض المواضع، والسياق هو الّذي يحدد ذلك. والأمثلة كثيرة في هذا الوجه من التعدد.

الثاني : يتعدد بخروجه عن آداء وظيفة التعليق إلى آداء وظيفة أو وظائف أخرى تستفاد من السياق، وتحددها القرائن، ومن أمثلة ذلك خروج همزة الاستفهام عن آداء وظيفة التعليق إلى وظيفة التسوية نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ⑥﴾البقرة: 6، وقيام الكاف مقام الاسم، وتكون بمعنى « مثل» كقولنا: (زيد كالأسد)، وأيضا استعمال «إلى» بمعنى « عند» (الاسم)[1] والأمثلة كثيرة لا يسع المقام لحصرها. ولام التعريف يتعدد معناها الوظيفي وفق هذين الاتجاهين.

(1) - ينظر: الساقي: نفس المرجع، ص 328 وما بعدها.

2 -لام التعريف ماهيتها و خصائصها:

سنحاول فيما يلي أن نقف على ماهية لام التعريف و خصائصها من اختصاص، وبساطة أوتركيب، ومعان وظيفية تفيدها من خلال السّياق .

و حتى لا يكون هناك خلط في المفاهيم لا بد من الإشارة إلى أنّا أخذنا مصطلح الأداة مرادفا لمصطلح الحرف «حرف المعنى »، كما هو الحال عند سيبويه[1]، فمتى أطلق الحرف أريد به الأداة و العكس، رغم علمنا أن مصطلح الأداة أوسع من مصطلح الحرف.

أ ـ لام التعريف و الحروف المختصة :

أولا: مفهوم الاختصاص في الحروف :

لقد كان للنّحاة تقسيمات مختلفة للحروف، فقسموها باعتبارعدّتها أي: العدد و الكم إلى أحادية و ثنائية إلى غاية الخماسية، و قسموا الزائد على الحرف الواحد إلى بسيط و مركب، فالبسيط أو المفرد نحو(من، عن، في، هل ...) والمركب ما كان مركبا من حرفين مختلفين أوأكثرنحولولا (لو + لا)، لوما (لو + ما)، هلا (هل + لا) - وإن اختلف النحاة في بساطة هذه الحروف أوتركيبها-

و قسّموها أيضا باعتبارعملها أوعدم عملها، فالعاملة نحو حروف الجر و النصب و الجزم، و غيرها، وغير العاملة نحو(قد، والسين، وسوف، ولام التعريف ...)، كما قسّموها باعتباردلالتها أي: ما تحدثه من معنى لم يكن نحو حروف النقل و التخصيص و التعدية و الربط و هلم جرا، و في هذا السياق قال أحد النحاة «المهلّبي»:

تَفَطّنْ فإنّ الحرفَ يأتي لستة * * لنقل وتخصيص وربط وتعدية

(1) - د. خضير (محمد أحمد): الأدوات النحوية و دلالاتها في القرآن الكريم , مكتبة الانجلو المصرية , مطبعة محمد عبد الكريم، (د.ط)، (د.ت)، ص 07 .

وقد زيد في بعض المواضع واغتدى ** جوابا، كسيت العزوالأمن تروديه

أما النقل فمن الإيجاب إلى النفي، ومن الخبر إلى الاستخبار، وإلى التمني والترجي والتشبيه، والتّخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف، و للاسم بلام التعريف والربط بحروف الجر، وحروف العطف، والتعدية تدخل فيها الواوفي المفعول معه، وإلا في الاستثناء، والجواب كنعم ولا.

وقد قسموها كذلك باعتباراختصاصها وعدم اختصاصها.[1]

لكن ما المقصود بالاختصاص؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلي:

الاختصاص لغة : مصدراختص بالشيء : انفرد به دون غيره. [2]

اصطلاحا : هو اختصاص حروف الجر و النداء بدخولها على الاسم فقط، أو اختصاص أدوات العرض و التّحضيض و الشرط بدخولها على الفعل[3]كقولنا : يا عمرو أقبل إليّ، حيث دخلت أداة النداء « يا» على الاسم « عمرو»، وحرف الجر «إلى» على الضمير « ياء المتكلم» وكقوله تعالى:﴿... وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ...﴿٣﴾﴾الطلاق: 3، حيث دخلت أداة الشرط « من « على الفعل «يتوكل».

ثانيا: جهة الاختصاص في لام التعريف:

ذكرابن السّراج في « الأصول « أنّ الحروف لا تخلومن ثمانية مواضع: إما أن تدخل على الاسم وحده كلام التعريف، أوالفعل وحده كسوف والسين، أولتربط اسماً باسم، أو فعلا بفعل كحروف العطف، أولتربط فعلاً باسم

(1) - ينظر: السيوطي: الأشباه والنّظائرفي النحو , دارالكتب العلمية , بيروت – لبنان , ج2 , ص 16 وما بعدها .

(2) - ابن منظور: لسان العرب، دارصادربيروت، ط1، 1997، مادة (خ.ص.ص) ج7، ص 24.

(3) - د. بابستي (عزيزة فوال): المعجم المفصل في النحو العربي، دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1992م، ج 1، ص 59 .

كحروف الجر نحو: مررت بزيد، أو على كلام تام نحو: أعمرو أخوك؟ و ما قام زيد، أو لتربط جملة بجملة و هي أدوات الشرط، أو تكون زوائدا نحو قوله تعالى:﴿...فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ...﴿١٥٩﴾﴾آل عمران:159 [1].

وبناء على ما ذكره، فإن لام التعريف من الأدوات المختصة بالأسماء، ويؤكد هذا أيضا قول الزمخشري في «مفصله»: «لام التعريف هي اللام الساكنة الّتي تدخل على الاسم المنكور فتعرّفه...»[2].

غير أنّها «قد تدخل على الفعل، ولم يوجد هذا إلاّ في الشعر كقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

و قيل فيه: إنّ «أل» اسم موصول، دخل على مضارع مبني للمفعول لمشابهته لاسم المفعول»[3]، وقيل أيضا: «إنها بقية (الّذي)»[4].

و مهما يكن من أمر فإنّها مختصة بالأسماء على جميع وجوهها: من كونها لتعريف العهد، أو الجنس، أو زائدة، أو موصولة، أو غير ذلك من أقسامها على حد تعبير «الشاطبي» في «شرح ألفية ابن مالك»[5].

ب ـ «أل» التعريف أم همزة التعريف أم لام التعريف ؟

اختلف النّحاة حول أداة التعريف، ونجم عن هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

(1)- ابن السّراج: الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص 43-42.

(2)- الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، فهرسة:د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1999، ص424

(3)[1]- البغدادي: خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، فهرسة د.محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998، ج1، ص50.

(4)- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د.فجر الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص201.

(5)- البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص51.

المذهب الأول: و يمثله الخليل إذ يرى أن «أداة التعريف «أل» برّمتها، وهمزتها همزة أصلية، وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهي حرف واحد ك»قد»، إذ لا يمكن القول الألف واللاّم، كما لا يمكن القول في قد: القاف والدال».[1]

ويقوي هذا المذهب قطع «أل» في أنصاف الأبيات، إذ لوكانت اللام وحدها حرف التعريف لما جازفصلها من الكلمة الّتي عرّفتها، لا سيما و اللام ساكنة، والساكن لا ينوى به الانفصال نحوقول «عبيد بن الأبرص»:

يا خَليلَيَّ اِربَعا وَاِستَخبِرا الـ مَنزِلِ الدارِسَ مِن أَهلِ الحَلال

مِثلَ سَحقِ البُردِ عَفّى بَعدَكَ الْـ قطرُ مَغناه و تأويبُ الشِّمالِ[2]

و أيضا الوقوف عليها عند الاضطرار كقول الشاعر:

عجِّلْ لنا هذا و ألحقنا بِذَا الْـ		الشَّحم إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ

فإفراده «أل» وإعادته إياها في البيت الثاني يدل من مذهبهم على قوة اعتقادهم لقطعها، فصار قطعهم «أل» وهم يريدون الاسم بعدها كقطع النابغة الذبياني قد وهو يريد الفعل بعدها:

أفِدَ* التّرحُّلُ غير أن رِكابنا		لما تَزُلْ برحالنا وكأن قدِ

فصار قطع «أل» من الاسم كقطع «قد» من الفعل، لأنّ التقدير فيه (وكأن قد زالت).[3]

ومما يدل على أنّ أصل الهمزة همزة قطع هو لزومها الفتح،

---

(1)- سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3، ص324.

(2) - ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص333.

* أفد = قرب.

(3)- ينظر: ابن جني: نفس المصدر، ص334.

و همزة الوصل مكسورة، وإن فتحت فلعارض كهمزة « أيمُن الله «، فإنها إنّما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين».[1] و أيضا إثباتها في نحو قوله تعالى: ﴿...ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ ...﴿٥٩﴾﴾يونس: 59،

و قوله: ﴿...ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ...﴿١٤٣﴾﴾الأنعام: 143، ونحو قولهم في القسم: (أفألله) ولو كانت همزة وصل لحذفت البتة.[2]

و هناك حجج أخرى تثبت أنّ «أل» أداة التعريف منها: «أنّ العرب لا يبدؤون بالساكن، وأنّ أداة التعريف عند الأنباط هي «الألف» و «اللام»، و الأنباط على اتصال وثيق بالعرب يوم وضعوا منهاجهم الكتابي، و أن أداة التعريف في لغة حمير هي «الهمزة» و «الميم»، ويؤكد هذا ما يروى عن رجل أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلاً: « هَلْ مِنَ امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر؟».

فرد عليه الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً: « ليس امبِرُّ امْصيامُ في امْسَفَر»».[3]

المذهب الثاني: و يمثله المبرد، إذ يقول: «إنّ الهمزة المفتوحة هي أداة التعريف وحدها، ثم ضُمّ إليها اللام، كي لا يلتبس التعريف بالاستفهام، و قد اعتمد بعض المحدثين في إثبات هذا الرأي على أنّ أداة التعريف في العبرية – إحدى اللغات السامية- هي (ه) (p) القريبة من مخرج الألف، و التبادل مألوف بين الهمزة و الهاء في العربية و العبرية».[4]

(1)- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، فهرسة :حسن حمد، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ، ط1: 1998، ج1، ص165.

(2)- ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص 335-334.

(3)- عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ص218.

(4)- عزيزة فوال: نفس المرجع ، ص217.

المذهب الثالث : و يمثله سيبويه، و يؤيده ابن جني، إذ يرى أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها، و أن الهمزة همزة وصل دخلت عليها لسكونها، والدليل على ذلك شدة امتزاج أداة التعريف بما عرفته، بدليل نفوذ الجر بحرفه إلى ما بعد أداة التعريف نحو قولهم: (عجبت من الرّجل، و مررت بالغلام)، ولو كانت الأداة حرفين كـ«قد» و «هل» لما جاز الفصل بها بين الجار و المجرور به، وبدليل إحداث هذه الأداة بدخولها معنى في ما عرفته لم يكن قبل دخولها، وهو معنى التعريف، وصار المعرّف كأنه غير ذلك المنكور، و شيء سواه، و لهذا أجازوا الجمع بين رجل والرّجل، و غلام و الغلام قافيتين من غير استكراه و لا اعتقاد إبطاء* فصارت أداة التعريف للزومها المعرّف كأنها مبنية معه كياء التحقير و ألف التكسير. وأيضا دليل التنكير و هو التنوين في آخر الاسم على حرف واحد، فينبغي أن يكون دليل التعريف في أول الاسم كذلك، لأنّهما متناقضتان.[1]

بعد عرضنا لهذه المذاهب وحجة كل مذهب نصل إلى نتيجة هامة و هي أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها لا الهمزة وحدها، و لا «أل» برمتها، وذلك لعدة أسباب منها:

أصحاب المذهب الثالث ردّوا حجج المذهب الأول بحجج قوية ومقنعة منها:

أنّ قطع «أل» في أنصاف الأبيات و الوقوف عليها ليس دليلاً على أنّها حرف واحد للتعريف لأن الهمزة لمّا لزمت اللام لسكونها، وكثر اللفظ بها صارت كالجزء منها من جهة اللفظ لا المعنى، وجرت مجرى ما هو على حرفين نحو:

---

(1)* الإبطاء هو تكرار كلمة الرّوي بلفظها و معناها من غير فاصل أقله سبعة أبيات، وهو عيب من العيوب اللغوية للقافية، ينظر: الاستربادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، هامش ص321.

- ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص335 و ما بعدها.

هل وبل، فجاز فصلها في بعض المواضع لهذه العلّة. ثم إنّ قطعها كذلك لا يدل على انفصالها عمّا عرّفته بدليل أنّه جاء في الشعر قطع لبعض الكلمة وما هو منها أصل في النصف الأول، وإتمامه في النصف الثاني، دون أن يدل ذلك على انفصال بعض الكلمة من بعض نحو قول الشاعر:

يا نَفْسِ أكلاً واضْطِجا		عاً نفسِ لَسْتِ بِخالِدَة

أما قطع الهمزة في قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ وقوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ فعارض وليس أصلاً حتى لا يلتبس الاستفهام بالخبر.[1]

وأما فتحها فلتخالف حركتها في الأسماء والأفعال.[2] وما يؤيد هذه الحجة قول «الهروي» في «الأزهية» : «واعلم أنّ ألفات الوصل الّتي في أوائل الأسماء تبدأ كلها بالكسر، إلاّ ألف لام التعريف وألف «أيمُن الله» في قول البصريين، فإنهما يبتدئان بالفتح ليفرق بين دخولها على الاسم و بين دخولها على الحرف...، لأنّ الألف التي مع لام التعريف داخلة على حرف...».[3]

لكن لم كانت أداة التعريف حرفاً واحداً ساكناً ؟

الجواب: أنّهم أرادوا مزجها بما بعدها لما تحدثه فيه من المعنى فجعلوها على حرف واحد ليضعف عن انفصاله مما بعده، وأسكنوه ليكون أبلغ في الاتّصال لأن الساكن أضعف من المتحرك.[4]

وسبب أخر حسب «الفاخوري» أنّ المذهب الثاني هو أقرب ما يكون إلى ما هو معهود في الأصول السامية.[5]

(1)- ينظر: ابن جني: نفس المصدر، ج1، ص340 وما بعدها، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ج9، ص19-18.

(2)- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص117.

(3)- الهروي: الأزهية في حروف المعاني، تج: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1981، ص28.

(4)- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص346.

(5)- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: الفاخوري، دار الجيل، بيروت،

وهذا ليس كافيا، لأنّه قد يوجد في العربية ما لا يوجد في الأصول السامية لأن لكل لغة خصوصياتها ومميزاتها، حتى و إن انتمت لنفس الأصل، والفروق الموجودة بين اللغة العربية واللغة العبرية خيردليل على ذلك.

قبل الانتقال من هذا العنوان إلى آخرلابد أن نشيرإلى أنّ هناك من يرى أنّه لا اختلاف بين الخليل وسيبويه في أنّ أداة التعريف هي «أل» برمتها، وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة أم أصلية ؟ ومن هؤلاء ابن مالك.

وهناك من يرى أن المذاهب الثلاثة هي: الأول: المعرّف «أل» والألف أصل، والثاني: المعرّف «أل» و الألف زائدة، والثالث: المعرّف «اللام» وحدها[1].

ج ـ المعاني الوظيفية الّتي تفيدها لام التعريف:

سبق أن ذكرنا أنّ لا م التعريف يتعدد معناها الوظيفي باتجاهين :

إمّا أن يتعدد ضمن إطار الوظيفة الأساسية (التعليق): أي أنّها لا تخرج عن كونها أداة ولا تؤدي غيروظيفة الأداة.

و إمّا أن يتعدد بخروجها عن أداء وظيفة التعليق إلى أداء وظيفة أخرى تستفاد من السياق، وتحددها القرائن. وسنحاول فيما يلي الوقوف على هذه المعاني.

لام التعريف: أداة من الأدوات «تؤدي وظيفة التعريف في الاسم المفرد، فدخولها عليه معناه سلب التنكير منه، فالفرق بين الاسم النكرة والاسم المعرف بها كالفرق بين المطلق و المقيّد».[2]

و هي إذ تقوم بهذه الوظيفة الأساسية أي التعريف تنقسم إلى: عهدية، و جنسية، والّتي للحضور، و الّتي لبيان الحقيقة، و الّتي للغلبة، و الّتي للاستغراق، و المبدلة من ضميربالمتفق عليه و المختلف فيه.

ط1، ج1، ص144.

(1)- ابن هشام: شرح قطر الندى و بل الصدى ، فهرسة: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،ط1، 1996، ص110.

(2)- الساقي: أقسام الكلام العربي، ص381.

1 ـ العهدية: هي الّتي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره -أو أثناء ذكره- أي لقيه وأدركه. يقال: عهدت فلاناً أي أدركته.[1] و هي ثلاثة أقسام:إما أن تكون للعهد الذكري، أوللعهد الحضوري، أوللعهد الذهني.

العهد الذكري: و هي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام، كقولك: (جاءني ضيف فأكرمت الضيف)، أي الضيف المذكور، و منه قوله تعالى:

﴿..كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ..١٦﴾ المزمل: 15 - 16، ونحو قوله تعالى:﴿...مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ..٣٥﴾النور: 35. وعبرة هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها.[2] فلك أن تقول: «جاءني ضيف فأكرمته، وسبب هذا التعريف يرجع إلى ذكر النّكرة مرتين في الكلام بلفظ واحد، تكون في الأولى مجرّدة من اللام العهدية و في الثانية مقرونة بها، و هذه اللام تربط بين النكرتين، وتحدد المراد من الثانية بأن تحصره في فرد واحد هو الّذي تدل عليه النكرة الأولى، وهذا التحديد و الحصر هو الّذي جعل الثانية معرفة لأنّها صارت معهودة عهداً ذكرياً»[3]. و «اللفظ السابق قد يكون مذكوراً صراحة كما في الأمثلة السابقة (ضيف، رسول، مصباح، زجاجة)، وقد يكون كناية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾آل عمران: 36، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه بما في قولها: ﴿نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي

(1)- الأستربادي(رضي الدين) : شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998، ج3، ص322.

(2)- الغلاييني مصطفى: جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط25، 1991، ص147 وما بعدها.

(3)- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص (424-423).

بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[آل عمران 35]، فالنّذر كان خاصاً بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران 36]».[1]

العهد الحضوري: وهي التي يكون مصحوبها حاضراً في الحس والمشاهدة وقت الكلام[2]، كقولك لمن سدد سهما «القرطاس» أي أصب القرطاس الحاضر وقت الكلام، وكقوله تعالى:﴿...ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴿٣﴾﴾المائدة: 3 ، أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجّة الوداع، وحكم هذه اللام أنّها تحقق وتعرف النّكرة في وقت وقوع المدلول، وأثناء الكلام.[3]

و يرى «المرادي» و» الأشموني» أن هذه اللام هي التي يكون مصوحبها حاضراً حساً -كما سبق أن رأينا- أو علماً أي: حاضر معناه في علم المخاطب كقوله تعالى: ﴿...إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ...﴿٤٠﴾﴾التوبة:40 [4]، غير أن الحضور العلمي نوع قائم برأسه ولا يعود إلى العهد الحضوري كما سيأتي بيانه لاحقاً.

و كثيراً ما تأتي هذه اللاّم في صدر الكلمات الّتي بعد أسماء الإشارة نحو: (جاءني هذا الرجل)، أو بعد «أيّ» في النّداء نحو: (يا أيّها الرجل).[5]

غير أنّ «المرادي» و «السيوطي «يريان أنّ هذا النوع أي: الواقعة بعد أسماء الإشارة و «أيّ» لا يعود إلى العهدية، وإنّما هو نوع قائم بذاته يطلقون عليه اسم **لام الحضور**.

---

(1)- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 167.

(2)- د. إميد علي السيد: في علم النحو ، دار المعارف، القاهرة ، ط7، 1997، ج1، ص163.

(3)- ينظر: عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي ، ج1، ص220 وينظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص425.

(4)- ينظر: الجنى الداني، ص193، وشرح الأشموني، ج1، ص167.

(5)- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، هامش1،ص 425.

فيقول المرادي: « أل» لفظ مشترك يكون حرفاً و اسماً. وجملة أقسامها أحد عشر قسماً:

الأول: أن تكون حرف تعريف، و الثاني: أن تكون للحضور، و هي الواقعة بعد اسم الإشارة نحو:﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾البلد: 1، وبعد (أيّ) في النّداء نحو: يا أيّها الرجل، وفي نحو: الساعة و الوقت إذا أريد به الحاضر، و هذا القسم راجع إلى الذي قبله، فقال بعضهم: يرجع إلى الجنسية...، وقيل: بل هي راجعة إلى العهدية»[1]. والظاهر في تقسيمه هذا أنّ الأداة هذه ليست للتعريف، إلا أنّه يستدرك وينسبها إليه.

أما السيوطي فيقول: « تنقسم اللام إلى تسعة أقسام: أحدها لتعريف الجنس...، الثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب...، الثالث لتعريف عهد ذهني...، والرابع لتعريف الحضور كقولك: هذا الرجل، و هو يصحب اسم الإشارة، وقياس يا أيّها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور بوجود القصد إليه بالنداء».[2] و أيضاً ابن جني يراها قسماً قائماً برأسه ويسميها تعريف الواحد بغير عهد فيقول فيها: « تعريف الواحد بغير عهد قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته يا أيّها الرجل أقبل، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد».[3]

ذكرنا أنّ اللام الّتي للعهد الحضوري كثيراً ما تأتي بعد أسماء الإشارة، وبعد أيّ مما يعني أنّها يمكن أن توجد في مواضع أخرى، حصرها ابن عصفور بأنها لا تقع إلا بعد أسماء الإشارة أو « أي « في النداء , أو «إذا « الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد , أو في اسم الزمان الحاضر نحو:» الآن «. ويرى ابن هشام أنّ في هذا نظر, لأنّها قد تكون للحضور في غير ما ذكر نحو قولك لشاتم رجل

(1)- المرادي: الجنى الداني، ص(192 - 193).

(2)- السيوطي: الأشباه والنظائر، ج2، ص 57 وما بعدها .

(3)- ابن جني: سر صناعة الإعراب ، ج1، ص350.

بحضرتك: « لا تشتم الرجل «, و لأن الّتي بعد « إذا « ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، و لأن الصحيح في الداخلة على « الآن « أنّها زائدة لأنّها لازمة.[1]

أ ـ العهد الذهني أو العلمي: وهو ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر[2]، أي أنّ مصحوبها معلوم لدى المخاطب, كأن يكون بين المتكلم و المخاطب عهد في شيء معين نحو: حضر الأستاذ،) ونحو قوله تعالى: ﴿..إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ...﴿٤٠﴾﴾التوبة:40، فالغار معلوم، علم من تاريخ الهجرة النبوية أنّه في جبل ثور.[3]

و حكم هذه اللام أنّها تحدد المراد من النكرة تحديدا مبنيا على المعرفة القديمة في عهد مضى قبل النطق.[4]

غير أن «السيوطي» و «الأشموني» يوردان مفهومين آخرين مخالفين لما ذكرناه للعهد الذهني، فيحمله السيوطي على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن، ويرى أنّ هذا التعريف قريب من النكرة، لأن حقيقة التعريف إنما يكون باعتبار الوجود، وهو باعتبار الوجود نكرة، لأنّه لم يقصد مسمى معهودا في الوجود فيضع بذلك هذا العهد في مقابل العهد الوجودي الّذي يشمل عنده العهد الذهني و العهد الذكري.[5]

و الأشموني له نفس المفهوم تقريبا مع بعض الفروق، و هي: أنّه يسمى الوجود بالخارج فيشير بذلك هذا العهد إلى حصة غير معينة في الخارج, و

(1) - ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , تح: الفاخوري , دار الجيل , بيروت , ط 1 , 1991 , ج1، ص 93

(2) - إميد علي السيد: في علم النحو، ج1 , ص 163

(3) - د. محمد حماسة عبد اللطيف، أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس: النحو الأساسي، دار الفكر العربي ,(د.ط)، 1997، ص 38 .

(4) - عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي ، ج1 , ص 220 .

(5) - السيوطي: الأشباه و النظائر ج2 , ص (58-57).

يكون العهد الخارجي مقابلا له، وأنّه يتوسع في مفهوم العهد الخارجي فيشمل العهد الوجودي كما سماه السيوطي والعهد الحضوري.[1]

ومثال هذا العهد حسبهما قوله تعالى:﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ يوسف: 13، و قولك: «دخلت السوق» إذ لا عهد بينك و بين مخاطبك في الخارج أو الوجود، ولهذا السبب اعتبر النحاة جملة «سُبُّنِي» في قول الشاعر:

ولَقَدْ أمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

نعتاً لمدخول اللام « اللَّئِيمِ» و الذي سوّغ ذلك هو أن « اللام» جنسية: فالمنعوت نكرة معنى لا لفظا[2].

وقيل يعرض لهذه اللام - العهدية- الغلبة، و الغلبة: أن يغلب اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته دون باقي الأفراد بسبب شهرة الأول[3]، نحو «المدينة» و «الكتاب» فحقهما الصدق على كل مدينة و كل كتاب، لكن غلبت «المدينة» على مدينة الرسول، و»الكتاب» على كتاب سيبويه، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما. ولا تحذف هذه اللام إلا في النداء أو في الإضافة نحو: هذه مدينة رسول الله.[4]

واللام التي للغلبة حسب ابن عقيل قسم قائم برأسه، لا يعود إلى العهدية، وقيل فيها إنّها قسم من «أل» الزائدة، لأنّها لازمة في الكلمة ولم تكن للتعريف وسُلبته، ولا تحذف إلاّ في المواضع الّتي ذكرناها.[5]

(1)- الأشموني: شرح الأشموني ج1 , ص 168-167.
(2) - الأشموني: نفس المرجع، هامش 1 , ص 168.
(3)- عباس حسن: النحو الوافي ، ج1، هامش 1، ص433.
(4)- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ، 2001، ج1، ص186.
(5)- عزيزة فوال: المعجم المفصّل في النحو العربي ، ج1، ص215.

2 - **الجنسية:** هي الّتي تدخل على نكرة تفيد معنى الجنس المحض مثل السيف حديد صلب، والكتاب مفيد، فكلمة الكتاب و السيف لا تدل على واحد معيّن، بل على واحد شائع بين أمثاله لا يمكن تخصيصه بالتعيين (التعريف) وليس في كل منها ما يدل على العهد، ولذلك سميت كذلك.[1] .وهي قسمان: إما أن تكون للاستغراق و إما لبيان الحقيقة.

2 - 1) **الاستغراقية:** و علامتها أن يصلح وقوع «كل» محلّها -كما سنرى- وهي قسمان:

إما لاستغراق الأفراد: وهي الّتي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقية، بحيث تخلفها «كل» حقيقة فلا يتغير المعنى نحو قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ العصر: 2، و قولك: العسل حلو، فلو قلت: كل إنسان في خسر، وكل عسل حلو لما تغير المعنى.[2] ويسمى هذا النوع» الاستغراق الحقيقي، ويندرج تحته ما يسمى بالاستغراق العرفي كقولك: جمع الأمير التّجار؛ أي : تجار بلده لا تجار العالم».[3] فهو استغراق جميع الأفراد في مكان أو زمان تنزيلًا لهم منزلة الكل.

وإما لاستغراق خصائص الأفراد: و هي الّتي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد، وذلك على سبيل المبالغة والمجاز، لا الحقيقة، بحيث تخلفها «كل» مجازا نحو: زيد الرّجل علماً، أي الكامل من هذه الصفة، و منه قوله تعالى :﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ

(1)- ينظر عزيزة فوال: نفس المرجع، ص218 وينظر: عباس حسن: النحو الوافي ، ج1، ص425.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص93، و عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص426.

(3)- إميد علي السيد: في علم النحو ، ج1 ، ص164.

﴿٢﴾البقرة: 2، وتسمى هذه اللام الكمالية.[1] ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾الحشر: 23، وفي هذا يقول الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن): « التعريف له أسباب منها: الجنس وهي فيه على أقسام: أحدها أن يقصد المبالغة في الخبر، فيُقصَرَ جنس المعنى على المخبر عنه، نحو زيد الرّجل، أي الكامل في الرجولية، وجعل سيبويه صفات الله تعالى كلها من ذلك».[2]

وبناءً على قوله هذا فإن اللامات في أسماء الله الحسنى في هذه الآية (الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهين، العزيز، الجبار، المتكبر) كلها تدل على الكمال.

و «حكم ما تدخل عليه لام الاستغراق بنوعيها أنّه يكون معرّفاً لفظاً نكرة معنى، لأنّها لتعريف الجنس كلّه لا لتعريف فرد منه»[3]، وبذلك تكون اللام التي للعهد الذهني كما فهمه كل من السّيوطي والأشموني جنسية استغراقية وليست عهدية.

2-2) الّتي لبيان الحقيقة:

و تسمى أيضا الّتي لبيان الماهية، والّتي لبيان الطبيعة، وهي الّتي تبيّن حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته القائمة في الذهن من دون النظر إلى عدده أو الصفات الطارئة عليه، لذلك لا يصح حلول كلّ محلها، لا حقيقة ولا مجازاً. ومثال ذلك قوله تعالى:﴿..وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ...﴿٣٠﴾﴾الأنبياء:

(1)- ينظر مثلا : عزيزة فوال: المعجم المفصل، ج1، ص220، وعباس حسن: النحو الوافي ج1، ص 426 - 427.

(2) - الزركشي: البرهان في علوم القرآن, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم , المكتبة العصرية , صيدا - بيروت , ج4 ,ص88.

(3)- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص427.

30، أي من هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء.[1] وقوله أيضا:﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ ﴿٣٤﴾﴾النساء: 34. إذ اللام في الرّجال والنساء لبيان الحقيقة الموجودة في الخارج، لا الشاملة لأفراد الجنس فقوله تعالى هذا لا يريد به رجلاً بعينه أو امرأة بعينها وإنما المراد: هذا الجنس قوّام على ذلك الجنس من حيث هو، وإن كان يتفق بعض أفراد النّساء من هو قوام على بعض أفراد الرّجال بسبب عوارض.[2]

و تفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف يجعله في درجة «علم الجنس» لفظاً و معنى، وعلم الجنس: اسم موضوع للصورة الخيالية الّتي في داخل العقل، والّتي تدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية، و هو يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو أسامة، فإن هذا الاسم يقع على كل ما يقال له : «أسد».[3]

و اختلف في هذا القسم فقيل: هو راجع إلى العهدية، وقيل: هو راجع إلى الجنسية -كما ذكرنا- وقيل: هو قائم برأسه، و من قال بالوجه الأخير هو المرادي، وحجته في ذلك: «أنّ هناك فرقاً بين العهدية و الجنسية والّتي لتعريف الحقيقة، ذلك أنّ العهدية يراد بمصحوبها فرد معيّن، والجنسية يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة أو مجازاً، والّتي لتعريف الحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة لا ما تصدق عليه من الأفراد».[4]

---

(1)- ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص149.

(2) - ينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج4، ص88، بتصرف.

(3)- ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج1، هامش1، ص290-289، و ص 296 ,428.

(4)- المرادي: الجنى الداني ، ص 195-194.

كما قد اختلف في لام الاستغراق، فمثلا ابن هشام و الأشموني يعتبرانها قسماً قائماً برأسه، ويحصران الجنسية في الّتي لبيان الحقيقة فقط.[1]

3 - المبدلة من ضمير: «وهي الّتي تكون عوضاً من الضمير، ويكون هذا الضمير مضافاً إليه، وقال بهذا القسم الكوفيون وتبعهم ابن مالك،و من أمثلته قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ ص:50 وقوله تعالى:﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ۝٤١﴾النازعات:41 ، إذ التقدير فيهما: أبوابها، وهي مأواه، فحذف الضمير وأبدل باللاّم.أما البصريون فيرفضون هذا، ويرون أن الضمير في ذلك محذوف و التقدير: مفتحة لهم الأبواب منها أولها، وهي المأوى له...»[2]

و ما يمكن التوصل إليه كنتيجة أن أقسام اللاّم الّتي تدل على التعريف إنما تعود في الأصل إلى ثلاثة: عهدية وجنسية و مبدلة من ضمير، إذ الّتي للحضور و الّتي للغلبة تعودان إلى العهدية، و الّتي للاستغراق، والّتي لبيان الحقيقة تعودان إلى الجنسية كما رأينا عند أغلب النحاة.

هذا وقد تخرج لام التعريف عن معناها الأصلي (التعريف) لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية: تكون موصولية، أو زائدة، أو للمح الأصل بالمتفق عليه والمختلف فيه.

1 -الموصولية: «وتكون اسماً موصولا بمعنى الّذي ومشتقاته وهي الداخلة على الصفات نحو: أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين».[3] تقول هذا الضارب زيداً، والمراد الّذي ضرب زيداً وهذا المضروب و المراد الّذي ضرب أو يضرب، والسبب هو التوصل إلى وصف المعرفة بالجملة، لأن ذلك غير ممكن لتنافيها في التعريف والتنكير لو لم تدخل هذه اللام و توصل بالجملة، كما توصل

(1)- ينظر ابن هشام: شرح قطر الندى و بل الصدى، ص110 - 111 و الأشموني: شرح الأشموني، ج1، ص167 - 168.

(2)- المرادي: الجنى الداني، ص198 - 199.

(3)- ابن هشام: مغني اللبيب ، ج1، ص91.

الّذي بها، غير أنّ اللاّم لا تدخل إلا على الأسماء، لذلك حول لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول، و المراد الفعل فإذا قلت: الضارب، فاللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم و متى نويّ باللام «الّذي» عملت فيما بعدها فنقول هذا الضارب زيداً أمس.[1]

و قيل: تدخل أيضا على الصفات المشبهة، وليس بشيء عند ابن هشام، لأنّ الصفة المشبهة للثبوت، ولا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتّفاق.[2]

وقد اختلف في هذه اللام، ونجم عن هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: و هو مذهب الأخفش، حيث قال فيها: إنّها أداة تعريف موصولة وردّ هذا بأنه لوكانت للتعريف لمنعت إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير و الوصف، وبأنّها وصلت بجملة فعلية فعلها مضارع، وبجملة اسمية و بظرف[3]، و»مثال الأول قوله:

يقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً	إلى ربّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

و مثال الثاني قوله:

من القومِ الرّسولُ اللهِ مِنْهُمْ	لَهُمْ دانتْ رِقابُ بَني مَعِدّا

وفي هذا المثال قال بعض الكوفين: إن» اللام» بقية «الذي « أي : الّذين رسول الله منهم، فحذف الاسم اكتفاء باللام، و ذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

و مثال الثالث قوله :

مَنْ لا يزالُ شاكرًا على المَعَهْ فَهُو حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

و التقدير : (الّذي معه)».[4]

(1)- ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص143.

(2)- ابن هشام: مغنى اللبيب، ج1، ص91.

(3)- ينظر: ابن هشام: نفس المصدر، ص91 - 92 و المرادي: الجنى الداني ، ص201 - 202

(4)- المرادي: الجنى الداني، ص201 - 202

المذهب الثاني: «وهو مذهب المازني، حيث قال فيها: إنّها حرف موصول، وليست اسماً، وإن نوي بها مذهب الاسمية، بحجة أنّها لو كانت اسماً موصولا لما أعرب الاسم الّذي بعدها، لأنّه صلة و لكان الإعراب لها، وحكم على موضعها بالإعراب الّذي يستحقه «الّذي»[1].

و ردّ هذا بأنّها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، و بأنّها قد تدخل قليلاً على الجملة كما رأينا آنفاً.[2] وهذا المذهب يناصره ابن يعيش- كما سنرى -

المذهب الثالث: «وهو مذهب الجمهور، إذ يرون فيها أنّها اسم موصول بحجة عود الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى الّذي من صلتها.[3] وبحجة أنه قد يعطف الفعل على الأسماء الداخلة عليها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾﴾الحديد:18. فالفعل «أقرضوا» معطوف على الاسم «المصدقين»، وكما هو معلوم أن الفعل لا يعطف إلا على فعل مثله، أو على ما يشبهه، لذلك قدّرت الآية بـ (الّذين يصدقون) فتكون بذلك اللام اسماً موصولاً.[4]

وردّ هذا-كما رأينا في حجج المذهب الثاني- بأنّه لو كانت اسماً موصولا لكان لها موضع من الإعراب مثل موضع «الذي»، و ما عود الضمير إلاّ إلى الموصوف المحذوف وليس إلى نفس اللاّم، لأنك إذا قلت: مررت بالضارب فتقديره: مررت بالرجل الضارب.[5]

(1)- ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص144.

(2)- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب/ ج1، ص91، و عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ص221.

(3)- ابن يعيش: شرح المفصل: ج3، ص144.

(4)- ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج1، هامش 2، ص356، وعزيزة فوال: المعجم المفصّل، ج1، ص221-220.

(5)- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص144.

غير أن هناك من يقول «بأنّ لها موضعا من الإعراب مثل الّذي و فروعه، فتكون في محل رفع، أو نصب، أو جر حسب موقعها في الجملة، واختلف في كونها مبنية أو معربة».[1]

و هناك من يقول: «إنّها هي وصفتها كالمركب المزجي لا يظهر إعرابه إلاّ على الجزء الأخير منه، أما صلته فهي ما يسمى بالشبيه بالجملة»[2]، و سميت كذلك لشبه الصفة بالفعل في المعنى، وفي الاحتياج إلى مرفوع بعده.[3]

و من المحدثين من يرى بأنّها تقترب من الجنسية و العهدية معاً، فمثلا تمام حسّان يقول: «أما دلالة «أل» على الموصولية فتتحقق عند اقترانها بالوصف، لأنّ الوصف مشتق... فإذا اقترن الوصف بـ«أل» صلح أن يحل محله «الّذي» أو «الّتي « و مع كل منهما فعل من مادة الوصف المقترن بـ« أل» فالمؤمن هو الّذي آمن، و الكافر هو الّذي كفر... وهكذا،

ويبقى لها في هذه الحالة عموم الدلالة الّذي تتسم به الموصولات، فتقربُ بالموصولية من معنى الجنس، أي أنّ المؤمن كل من آمن، و الكافر كل من كفر، أو خصوص الدلالة الّذي في الوصف، فتقرب بها من معنى العهد، إذ يكون المؤمن أحياناً هو الّذي ذكر منذ قليل، أو هو المعهود بين المتكلم سبحانه و بين السامع...»[4].

3 - الزائدة: و هي الّتي لا تفيد تعريف ما تدخل عليه من الأسماء و هي نوعان: لازمة وغير لازمة.

---

(1)- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، هامش 2، ص388.

(2)- عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو، ج1، ص221.

(3)- عباس حسن: النحو الوافي ، ج1، هامش 1، ص384.

(4)- تمام حسان : البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط 2، 2000، ج1، ص(34-33).

أ. **اللازمة:** هي لا تفارق ما دخلت عليه لأنّها قارنت وضعه[1] ، فتزاد زيادة لازمة في:

- الأسماء الموصولة كالّذي و الّتي و فروعهما، و ليست للتعريف لأنّه لا يجتمع تعريفان فالموصول معرّف بصلته لا باللاّم.[2] ألا ترى أنّ نظائرها من نحو «من» و «ما» كلّها معارف، وليست فيها لام التعريف، و يؤكد زيادة اللاّم هنا لزومها ما دخلت عليه وعدم جوازسقوطها، في حين لام التّعريف يجوز سقوطها مما دخلت فيه، وعليه تكون هذه اللاّم لتعريف اللّفظ، و إصلاحه لأن يكون وصفاً للمعرفة[3]، و يسميها السيوطي باللام التحسينية، إلاّ أنّه لا ينسبها إلى الزائدة بل يراها قسماً قائماً برأسه.([4]) غير أنّ هناك من يرى أنّ هذه الأسماء معرّفة باللاّم وليس بصلتها، كما تتعرف «من» و «ما» بنية اللام، و «أي» بالإضافة، و بذلك تكون هذه اللاّم معرّفة و ليست زائدة.[5]
- بعض الأعلام الّتي قارنت وضعها للعلمية، مرتجلة كانت كالسموأل واليسع، أو منقولة كاللاّت والعزّى[6]،

أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل « كالبيت» للكعبة و «النجم» للثريا، و هذه في الأصل لتعريف العهد[7]، وقد ذكرناها في الغلبة.

- «بعض الظروف المصدّرة بها مثل «الآن»، و هو ظرف زمان مبني على الفتح، وقد اختلف في اللام الداخلة عليه، فذهب قوم إلى أنّها لتعريف

(1)- إميد علي السيد: في علم النحو ، ج1، ص165.
(2)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك : ج1، ص145.
(3)- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص20.
(4)- ينظر: السيوطي: الأشباه و النّظائر، ج2، ص58.
(5)- ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص146.
(6)- إميد علي السيد: في علم النحو، ج1، ص165.
(7)- ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص94.

الحضور كما في قولك: « مررت بهذا الرجل» لأن قولك: «الآن» بمعنى : هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم ومنهم ابن مالك و ابن جني إلى أنها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور».[1]، و الثاني -حسب ابن جني – «هو الأرجح بسبب لزوم اللام و لو كانت للتعريف لما لزمت، ولجاز سقوطها، وحقيقة تعريفه بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة الّتي فيه، وهو بمنزلة «أمس» في أنه تعرف بلام مرادة، والقول فيهما واحد، ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف».[2]

ب . غير اللاّزمة: «و هي الّتي لم تقارن وضع الكلمة، بل عرضت بعد الوضع»[3]، فتوجد حيناً وتحذف حيناً، و هي ضربان: ضرب اختياري و آخر اضطراري:

أما الاختياري فيلجأ إليه الشاعر و غير الشاعر لغرض يريد تحقيقه وهو: **«لمح الأصل»**.[4] و تسمى اللام حينئذ اللام الّتي **للمح الأصل** وهي:

- «الداخلة على بعض الأعلام المنقولة، فتزاد على الوصف لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً، يضاف إليه معنى العلمية»[5]، و «أكثر ما تدل على المنقول من صفة كقولك في حارث: الحارث، و عادل: العادل، فبزيادتها تلميح لصفتي الحرث و العدل القديمتين، وذات الإنسان المسمى بهذين الاسمين.

و تدخل على المنقول من مصدر، أو اسم عين لأن المصادر و أسماء الأعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل، فالمنقول من مصدر كالفضل، والنصر والمنقول من اسم عين: كالنعمان و هي في الأصل من

(1)- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص170.
(2)- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص 352 - 353.
(3)- إميد علي السيد: في علم النحو، ج1، ص165 - 166.
(4)- عباس حسن: النحو الوافي ، ج1، ص431.
(5)- عزيزة فوال: المعجم المفصّل في النحو العربي، ج1، ص215.

أسماء الدّم، ثم سمي به».[1] ويرى ابن هشام بجواز دخول اللام في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال،

و الباب كلّه سماعي فلا يجوز دخولها في نحو محمد و معروف.[2]

و سميت أيضا بالّتي للمح الصفة، لكن المرادي يرد ذلك لدخولها على المصادر و أسماء الأعيان، وهي ليست وصفاً في الأصل.[3] و خرّج ابن الناظم هذا بأنها قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل كما سبق أن رأينا.

و قد تدخل هذه اللاّم على العلم المنقول من الفعل كقول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركا	شديداً بأعباء الخلافةِ كاهلُهُ

و قيل: إنّها هي ضرورة سهّلها تقدم ذكر الوليد، كما قيل: بل هي للتعريف، إذ نكر العلم ثم دخلت عليه اللام، كما ينكر إذا أضيف.

كما قد تدخل على النكرة فلا تفيدها التعريف في نحو قولهم: (ادخلوا الأول فالأول) لأن الحال واجبة التنكير، وفي نحو قراءة بعضهم:﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ ٨﴾المنافقون: 8، بفتح ياء «ليَخرجنّ» وذلك لأن الأذل على هذه القراءة حال، والحال واجبة التنكير، فلهذا اللام زائدة لا معرّفة والتقدير ليخرُجن الأعز منها ذليلاً. و إن قدرت الأذل مفعولاً مطلقا على حذف المضاف و قيام المضاف إليه مقامه لا تكون اللام زائدة، أي تقدر الآية بـ: خروج الأذل.[4]

(1)- ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك، تح: د.عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت ، ص102.

(2)- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، هامش 1، ص148.

(3)- المرادي: الجنى الداني، ص197.

(4)- ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ، ج1، ص98 ، و ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص49 ، و الأشموني: شرح الأشموني، ج1، ص177.

و هناك من يرى « أنّ اللام « الّتي للمح الأصل» قسم قائم بذاته، و لا يعود إلى الزائدة، بدليل أنّ دخولها يفيد معنى لا يستفاد بدونها، و أنّ حذفها و ثبوتها ليس على السواء، لأنه إذا لمح الأصل جيء بها و إن لم يلمح لم يؤت بها».[1]

و «أما الاضطراري فيلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ليحافظوا على وزن الشعروأصوله»[2]، ومن أمثلته:

زيادة اللاّم على العلم كقوله :

و المراد: (بنات أوبر) لأنه علم على نوع من الكمأة رديء الطعم، غير أنّ هناك من قال: إنّ اللام فيه للمح الأصل، لأنّ أوبر صفة كحسن

و حسين و أحمر، و هناك من قال: للتعريف لأنّ (ابن أوبر) نكرة و منهم المبرد.[3]

و أيضا زيادتها على «التمييز كقول إرشاد بن شهاب اليشكري:

رأَيْتُك لمَّا أَنْ عَرفْتَ وُجوهَنا	صَدَدْت وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو

والأصل: طبت نفساً، لأن التمييز يتعين فيه التنكير، ولذلك هي زائدة اضطراراً حسب البصريين، و غير زائدة بل معرّفة عند الكوفيين لأنّه يجوز حسبهم وقوع التّمييز معرفة».([4]) من خلال حصرنا للمعاني الوظيفية الّتي تفيدها اللام عدا التعريف يتبين أنّها قسمان لا ثلاثة، تكون في الأول موصولية، و في الثاني زائدة، لأنّ «الّتي للمح الأصل» ما هي إلا زائدة في الأصل –كما رأينا- على أنّ هذه الزيادة لفظية لا معنوية، لأنّ كل زيادة في اللّفظ تصحبها بالضرورة زيادة في المعنى، فاللام الزائدة اللازمة قد تدل على تعريف اللّفظ واصطلاحه

(1)- ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص149.
(2)- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص430.
(3)- ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص97.
(4)- ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص147.

لأن يكون وصفاً للمعرفة، وغير اللازمة قد تدل على المعنى القديم للوصف تلميحاً يضاف إليه معنى العلمية.

خاتمة:

ما يمكن أن نستخلصه أخيرا أن ظاهرة تعدد المعني الوظيفي لها علاقة بالمشترك اللفظي، وتمس تقريبا كل المباني، والأدوات من المباني التي تمسها ظاهرة التعدد و لا يتحدد معناها إلا من خلال تسييقها و بمعونة القرائن حالية أو مقالية. فالسياق له دور هام في تحديد المعنى المراد لكل مبنى.

ورغم اختلاف النحاة في أقسام لام التعريف: لام العهد، لام الجنس، اللام المبدلة من الضمير، اللام الموصولية، اللام الزائدة إلا أنه لم يشك أحد منهم في أنها من بين الأدوات التي يتعدد معناها الوظيفي.

فالمعنى الأصلي لها هو التعريف وأقسامها تعود في الأصل إلى ثلاثة: عهدية وجنسية و مبدلة من ضمير، إذ الّتي للحضور و الّتي للغلبة تعودان إلى العهدية، و الّتي للاستغراق، والّتي لبيان الحقيقة تعودان إلى الجنسية كما رأينا عند أغلب النحاة، ولكنها قد تخرج عن معناها الأصلي (التعريف) لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية: تكون موصولية، أو زائدة، أو للمح الأصل بالمتفق عليه و المختلف فيه.

المصادروالمراجع:

القرآن الكريم

1 - القرآن الكريم

2 - الأستربادي(رضي الدين): شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998، ج3.

3 - الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، فهرسة :حسن حمد، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ، ط1: 1998، ج1.

4 - إميد علي السيد: في علم النحو، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1997، ج1.

5 - بابستي عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1992م، ج 1.

6 - البغدادي: خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، فهرسة د.محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998، ج1.

7 - ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تح: د.حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ط2، 1993، ج1.

8 - حسّان تمام : - اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب، ط3، 1998.

9 - البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط 2، 2000، ج1.

10 - حسن عباس: النحو الوافي، دار المعارف ، ج1.

11 - حماسة محمد عبد اللطيف، أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس: النحو الأساسي، دار الفكر العربي، 1997.

12 - خضير (محمد أحمد): الأدوات النحوية و دلالاتها في القرآن الكريم , مكتبة الأنجلو المصرية , مطبعة محمد عبد الكريم، (د.ط)، 2001 .

13 - الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1972، ج4

14 - الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، فهرسة:د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 1999.

15 - الساقي(فاضل مصطفى): أقسام الكلام العربي - من حيث الشكل و الوظيفة - مكتبة الخانجي، لقاهرة، 1988.

16 - ابن السّراج: الأصول في النحو ، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1 .

17 - سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988،ج3.

18 - السيوطي(جلال الدين) :- المزهرفي علوم اللّغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت،(د.ط)، 1986، ج1.

19 - الأشباه و النّظائرفي النحو، دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج2.

20 - ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 2001، ج1.

21 - الغلاييني مصطفى: جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط25، 1991.

22 - المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د.فجر الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

23 - ابن منظور: لسان العرب، دارصادربيروت، ط1، 1997، ج7.

24 - ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك، تح: د.عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت،1991.

25 - الهروي: الأزهية في حروف المعاني، تج: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، ط2، 1981.

26 - ابن هشام: - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: الفاخوري، دار الجيل –بيروت، ط1، ج1.

27 - شرح قطر الندى و بل الصدى ، فهرسة: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1996.

28 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1991، ج1.

29 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

30 - ابن يعيش: شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ج9.